تأثير الاصلاح المصرفي على اداء الشمول المالي في العراق للمدة (2004-2017)

م.م نغم محمود مجيد [١]، ا.د سعد محمود الكواز [٢]

[١]المديرية العامة لتربية صلاح الدين، تكريت، العراق.

[٢]قسم الاقتصاد، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الموصل، الموصل، العراق.

المستخلص

ان وجود الحاجة للأصلاح المصرفي في حدوث أنقلاب حقيقي وجذري في التعاملات المصرفية من جذوره التقليدية من خلال الخدمات المصرفية على المستوى الشخصي او التجاري محليا وعالميا ومن خلال قياس تقدم نمو الاقتصاد العراقي ومدى تكون الاجهزة المصرفية فاعلة للمتغيرات العالمية المتسارعة وفي تطور البنية التحتية ومن ثم عمل الاصلاح المصرفي الى تخصص في توزيع الموارد وهو له اثر ايجابي في النشاط الاقتصادي وقد اعتبر المصرف العالمي ان الشمول المالي محورا اساسيا ورئيسي في جدول اعماله لانه يساهم في القضاء على الفقر وتحسين معيشة الافراد من خلال التشجيع على الاستثمارات الصغيرة والكبيرة مما يؤدي الى تحسين في حياة الفرد العراقي ، وقد تم استخدام تحليل بيانات القطاع المصرفي لبعض المتغيرات الاقتصادية و اعتمد على مؤشر الاستقرار النقدي المتمثل في المستوى العام للاسعار المستهلك وكذلك مؤشر للشمول المالي المتمثل بعدد الودائع المصرفية والائتمان المصرفي في العراق .

المقدمة

يعتبر الشمول المالي من المصطلحات المهمة التي برزت على الساحة الدولية بعد الازمة المالية العالمية في عام 2008.وان العراق قد عانى منذ سنوات طويلة من تراجع في الشمول المالي للقطاع المصرفي واحتوائه على عدد كبير من الخدمات المصرفية الآمنه نتيجة الاوضاع الصعبة منها تدهور قيمة العملة الوطنية مقابل الدولار وارتفاع معدلات التضخم وفقدان الثقة بالمؤسسات المالية الرسمية وازداد هذا التدهور بعد عام 2014 وانشغال العراق في الحرب مع الجماعات المسلحة (تنظيم داعش) وما رافقه من تدمير في البنى التحتية للكثير من المؤسسات الحكومية وغير الحكومية . وارتفاع الفقر والبطالة ودفعت الافراد الى الاحتفاظ بأموالهم واكتنازها مما ادى الى حرمان الاقتصاد من استغلال واستثمار هذه الموارد .

مشكلة البحث :- ان ضعف الخدمات المصرفية التي يقدمها القطاع المصرفي وكذلك ضعف الاداء فيه وضعف العادات المصرفية والسلوك السلبي لدى الافراد والوحدات الاقتصادية ادى الى زيادة احتفاظ الافراد بالعملة الاكتناز ويعد هذا من أبرز اسباب ضعف فاعلية الجهاز المصرفي في تحقيق الاستقرار النقدي .

فرضية البحث :-

يستند البحث الى فرضية مفادها وجود أثر التوسع في زيادة حجم الودائع المصرفية مما يؤثر على الاستقرار النقدي والشمول المالي في العراق .

اهداف البحث :-

1- تحليل البيئة في القطاع المصرفي والاقتصادي في العراق .
2- بيان مدى فاعلية الشمول المالي في تحقيق الاستقرار النقدي في العراق من خلال بعض المتغيرات الاقتصادية .

Access this article online	DOI: https://doi.org/10.21928/uhdicearnc/25
Corresponding author's e-mail:	nnm716024@gmail.com, saadmahmood@uomosul.edu,iq

Copyright © 2022 Naghim Mahmood Majeed Al-Samarai and Saad Mahmood Al-Kawaz.

اهمية الدراسة :-

يركز البحث على مدى امكانية الاستفادة من التطورات التكنولوجية المتسارعة والتي تعد البيئة المصرفية احد جوانبها الاساسية التي تودي الى توسع الشمول المالي وذلك من خلال الاستخدام الكفوء لجميع الخدمات المصرفية من قبل اكبر عدد من الافراد والمؤسسات من خلال جذب وتعبئة المدخرات والقدرة في تقديم الخدمات المالية والتمويلية لكي يحقق الاستقرار النقدي ورفع معدلات النمو الاقتصادي.

منهجية البحث :-

اعتمد البحث على المنهجين الوصفي والتحليلي لبيانات القطاع المصرفي لبعض المتغيرات الاقتصادية في العراق .

هيكلية الدراسة :-

من اجل تحقيق اهداف الدراسة وفرضيتها فقد تم تقسيم البحث الى مبحثين رئيسين وهي كالاتي :-

المبحث الاول / الاطار المفاهيمي للشمول المالي والاصلاح المصرفي

المبحث الثاني/ تحليل مؤشرات الاستقرار النقدي والشمول المالي في العراق للمدة من (2004-2017)

المبحث الاول
الاطار المفاهيمي للشمول المالي والاصلاح المصرفي

مفهوم الشمول المالي ان مصطلح الشمول المالي يعتبر من المصطلحات التي لاقت اهتماما كبيرا من قبل المختصين المالين فقد عرفه صندوق النقد الدولي مع مجموعة من الاستشاريين لمساعدة الفقراء انه (مجموعة من الافراد والشركات وذوي الدخل المحدود بما فيها الحالة التي يعكسها قدرة الافراد والشركات في الوصول الى الاستفادة من مصفوفة متكاملة من الخدمات المالية ذات الجودة العالية (المدفوعات ، التحويلات ، المدخرات ، الائتمان ، التامين) والتي تقدمها مجموعة متنوعة من مقدمي تلك الخدمات بطريقة سهلة ومستدامة وفي ظل بيئة قانونية وتنظيمية مناسبة .

وقد عرفته منظمة (OECD_) والشبكة الدولية للتثقيف المالي المنبثقة بانها (العملة التي من خلالها يتم الوصول الى مجموعة واسعة من الخدمات والمنتجات المالية الرسمية والتي تخضع لرقابة الوقت والسعر المعقولين وبالشكل الكافي ولكي يتم توسيع نطاق استخدام الخدمات والمنتجات من قبل شرائح المجتمع المختلفة ومن خلال تطبيق مناهج جديدة تضم التثقيف المالي والذي يهدف الى تعزيز الوفاء المالي والاندماج الاجتماعي والاقتصادي) (مجلس محافظي المصارف المركزية والمؤسسات النقد العربي 2015، 2-3)

اما تعريف الشمول_المالي في وجه نظر السياسة النقدية (هو استراتيجية حقيقية الهدف منها تحسين فاعلية السياسة النقدية , وبسبب وجود علاقة عكسية بين معدلات التضخم وحجم القروض وسلف المصارف التجارية وكنسبة من الناتج المحلي فكلما توفر الائتمان عند تخفيض اسعار الفائدة يؤدي الى زيادة حجم الاستثمار والحد من التضخم اي انه كلما زاد وصول الافراد الى الخدمات المالية الرسمية فأنه يؤدي الى الاستقرار المالي والنقدي وهو ما يهدف اليه استراتيجية الشمول المالي . (حمدوش ويوزاته ، 2021 ، 1)

اهمية الشمول المالي هناك علاقة وثيقة بين الشمول المالي والاستقرار المالي والنمو الاقتصادي من خلال اتاحة التمويل للشركات والمشاريع المتوسطة والصغيرة وبدوره يدعم النمو الاقتصادي وتبرز اهمية الشمول المالي من خلال دعمه الاجتماعي واهتمامه بالفقراء ومحدودي الدخل وكذلك يعمل على تحقيق المصلحة العامة التي تتعلق في خلق فرص العمل والتي تحقق النمو الاقتصادي وبالتالي يعمل على خفض معدلات الفقراء وتحسين وتوزيع الدخل ورفع المستوى المعاشي والعمل المستمر على توفير الخدمات المالية وبطريقة سهلة وبسيطة بأقل التكاليف الممكنة مثل الدفع عن طريق الهاتف المحمول . (البنك المركزي المصري ، الشمول المالي ، النشرة التعريفية للعاملين في القطاع المالي) ومن خلال ما تقدم ان الشمول المالي هو جزء من الاستقرار المالي ويساهم بشكل واسع وكبير في تحقيق النمو الاقتصادي والكفاءة المالية ، وقد اعتمدت الكثير من الدول الشمول واعتبره هدف من اهدافه الاستراتيجية القومية وبسبب كثرة التحديات الكبيرة التي تواجهها الجهات الرقابية بسبب التطورات التي حدثت ، وتعتبر من اهم الاهداف المتعارف عليها هي:

1-استقرار مالي
2- حماية المالية للمستهلك
3-نزاهة مالية (جاسم ،2018 ، عدد49)

ويعتبر الشمول المالي هو استراتيجية طويلة الامد ولكي تتحقق هذه الاهداف لابد من الاخذ بعين الاعتبار التي يجب ان يعالجها الشمول المالي هي :-

1-ينبغي ان تكون الخدمات المالية المقدمة من المصارف متاحة للجميع.
2-يجب ان تكون الخدمات تلبي احتياجات الفقراء .
3-ينبغي تحسين جودة الخدمات والمنتجات المالية وبشكا كبير . (عجوز ،2017 ، 19)

اهداف الشمول المالي تعتبر ابرز اهداف الشمول المالي هي :-

1-تعزيز الاستقرار المالي والنمو الاقتصادي / هناك علاقة وثيقة بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي فالشمول المالي هدفه وصول

الخدمات المالية الى كافة طبقات المجتمعات بأقل كلفة وعبر قنوات حكومية فمن المستحيل ان يكون استقرار مالي واقتصادي وهنالك الكثير من الناس مستبعدين ماليا من النظام الاقتصادي .
2-الاهتمام في الجانب الاجتماعي / يبرز هذا الاهتمام من خلال منح الاهتمام للفقراء وذوي الدخل المحدود ولضمان حصول الافراد بشكل عادل وتكاليف منخفضه والعمل المتواصل من اجل دمج المشاريع الصغيرة والمتوسطة في القطاع المالي الرسمي .
3-تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة / بما ان ابرز خدمات التنمية المستدامة هو القضاء على الفقر ويتم ذلك من خلال تعميم هذه الخدمات المالية لبيانات المدرجين في النظام المالي فعند تعميم هذه المنتجات المالية يساهم في التخلص من الفقر ويؤدي الى تحسين المستوى المعاشي .
4-القدرة على التنافس بين المؤسسات المالية / يسعى الشمول المالي الى تجميع منتجات المؤسسات وتهتم بجودتها وذلك لتقليص وتقليل تجمع بعض القنوات الغير رسمية والعمل على جلب الكثير من العملاء والمعاملات . (الايوبي ،2020 ، 13)

ابرز الصعوبات التي تعيق الشمول المالي ان الدول النامية ومنها العربية تعمل على الحد من الوصول الى الخدمات المالية والتقليل منها ومن ابرز هذه التحديات هي :-
1-عدم مواكبة التطوير التكنولوجي .
2-ضعف في مستويات التنافس بين المؤسسات المالية والمصرفية العربية ونسب التركيزات الائتمانية العالية سواء من حيث الائتمان الممنوح ولكل من الشركات الافراد .
3-التباطؤ في تطور المؤسسات المالية الغير مصرفية ومنها المؤسسات الادخار التقاعدية ، صناديق الاستثمار، الاسواق وخاصة اسواق سندات والصكوك ، ادوات الدين المحدودة ، والذي يؤدي الى زيادة الاعتماد على الائتمان المصرفي الذي يوفر موارد قصيرة الاجل غير صالحة لسد احتياجات التحويل متوسطة وطويلة الاجل للشركات والافراد .
4-عدم التطور في البيئة التحية في الدول العربية الحد الذي يوفر المزيد من التمويل على الرغم من التحسين النسبي في مستويات البيئة التحتية للقطاعات المالية العربية في الفترة الاخيرة .
5-عدم التنسيق بين التشريعات والقوانين الرقابية وتطابقها مع واقع الشمول المالي العربي مثل قانون مكافحة غسيل الاموال وقانون الضرائب الامريكي (FATCA) وقانون اعرف عميلك وهي تشريعات جذبت الكثير من الاهتمام واثارت اسئلة مهمة حول احتمالات تحقيق الشمول المالي . (جاسم ، 2018 ، 152)
مفهوم الاصلاح المصرفي يعتبر الاصلاح المصرفي الدعامة الاساسية لبناء اي اقتصاد حر ويدفع نحو عملية النمو الاقتصادي والاجتماعي وهنا برزت عدة تعاريف للاصلاح المصرفي منها (يعتبر الاصلاح المصرفي جزء لا يتجزى من العولمة الاقتصادية كون العولمة تمثل ظاهرة اقتصادية اكثر التصاقا بالنشاط الاقتصادي بصفة عامة والاقتصاد المصرفي بشكل خاص) (عبد الطيف 2009 ، 2)

ويعرف ايضا (انه مجموعة من الاجراءات التي تتناول زيادة في دور قوى السوق وفي تحديد اسعار الفائدة وتخصيص الائتمان وتحديد اتجاه الوساطة المالية وتهدف الى تحسين كفاءة الجهاز المصرفي واستقراره) (ابراهيم ، 2019 ، 20)
ويعرف ايضا (مجموعة من الاجراءات المصرفية التي تعمل لايجاد تغير حقيقي في اسلوب ونمط النشاط المصرفي ليصبح اكثر فاعلية في تعبئة المدخرات وتوظيفها في خدمة التنمية بما يتوافق مع التطورات الاقتصادية العالمية) (الفيصل ، 2009 ، 59)

اهداف الاصلاح المصرفي ومعوقات التي تحد من عمله ان عملية الاصلاح المصرفي تتوقف على طبيعة البيئة الاقتصادية ودرجة الاصلاحات البيئية المتبعة فيه والاهداف المراد تحقيقها من وراء الاصلاح المصرفي وهي اساسها تحسين الكفاءة في تخصيص الموارد وتقوية الجهاز المصرفي في الاقتصاد ، فمن ابرز اهداف الاصلاح المصرفي هي :-
1-العمل على تحقيق التوازن في عملية التنافس بين القطاعين المصرفيين العام والخاص والعمل على فسح المجال امام القطاع الخاص لانه يعد جزء مهم في برنامج الاصلاح الاقتصادي.
2- تقليل وتقليص تكاليف الائتمان والعمل على زيادة الانتفاع منها وجعل السوق اكثر شفافية وتنافسية
3-من الاهداف المهمة اعادة هيكلية الادارات ضمن المصرف الواحد فعند القيام بهذا الاجراء سوف يتم الغاء بعض الدوائر والاقسام وبدلا عنها يتم فتح اقسام جديدة يطلبها العمل المصرفي الجديد .
4-من اجل تعزيز استقرار الاقتصادي الكلي العمل على خلق انظمة مالية ومصرفية سليمة وتنافسية من اجل الاسراع في النمو الاقتصادي.
5-تسعى اقتصاديات الدول الى الاصلاح الاقتصادي في تكيف اقتصادياتها لتواجه متطلبات التنمية الاقتصادية ولكي تواجه الصدمات الخارجية والتي تحدث في الاسواق المالية والنقدية

اما ابرز المعوقات الاصلاح المصرفي
1-نقص المعلومات عن الزبون وغياب الشفافية يوقع المصارف في مشاكل كبيرة فمثال ذلك قيام المقترضين على تضخيم القيمة المالية الراسمالية للعقارات لكي يستفاد المقترض من المبالغ المرتفعة مما يوقع الجهاز المصرفي في اخطاء اختيار المشروعات التي يتم تمويلها والتي يعجز المقتروضون عن الايفاء بها.
2-التسلط الاداري والعامل السياسي ومن هم اصحاب القرارفي مجالس ادارات المصارف الحكومية تكون تابعة لقوانين وتوجيهات من السلطة العليا مما يقلل من فاعليتها في اتخاذ القرار المناسب لأصلاح.
3-ممارسة السياسة النقدية سياسة الكبح المالي في البلدان النامية عامة والعراق خاصة من خلال التحكم في اسعار الفائدة وحجم الائتمان.
4-ان المؤسسات المالية المساندة للعمل المصرفي تكاد معدومة مثل شركة ضمان الودائع وشركات ضمان الائتمان وعدم وجود مكاتب

متخصصة تقوم بدراسة وتحليل وتحديد المخاطر (الائتمانية والسيولة والسوق والتشغيل). (الطائي ، 2021 ، 17-18)

المبحث الثاني
تحليل مؤشرات الاستقرار النقدي والشمول المالي

سوف نتناول في هذا المبحث بعض مؤشرات الاستقرار النقدي ومؤشرات الشمول المالي في العراق للمدة من (2004-2017)

اولا :تحليل مؤشرات الاستقرار النقدي في العراق للمدة (-2017 2004)

1- الناتج المحلي الاجمالي في العراق : شهد الاقتصاد العراقي في المدة من 2004-2017 تحولات في تركيبته العامة فقد تبدلت منظومته الاستثمارية وكذلك الخطط والاستراتيجيات المطبقة من قبل السلطة ، وبعد عام 2003 شهد العراق استئناف تصدير النفط ورفع العقوبات الاقتصادية والذي انعكس على قيم الناتج المحلي الاجمالي ففي عام 2004 بدا الناتج المحلي بالتحسن وبلغت قيمته (41607.8) مليون دينار ومعدل نمو ايجابي 54.1 % ، واستمر الناتج بالارتفاع بنسب تقدم واحدة ومعدلات نمو ايجابية غير ثابته وسبب ذلك يعود الى تذبذب اسعار النفط في الاسواق الدولية وتأثر الناتج المحلي العراقي فيها كونه يمتاز باقتصاد ريعي ويستند على النفط بالدرجة الاساس في دفع نفقات موازنته العامة وبنسبة تعدت 95% الا ان في عام 2014 اخذ نمو الناتج باتجاه سلبي نتيجة للازمة الاقتصادية المزدوجة والمتمثلة في انهيار اسعار النفط من 120 دولار للبرميل الواحد الى 30 دولار فقد كان السبب الارئيس دخول التنظيمات المسلحة (داعش) الارهابي لعدة محافظات ولحق ضرر في الاقتصاد العراقي من خلال تدمير البنى التحتية وتعطل في حركة التجارة وضياع ثقة المستثمرين (التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي ، 2015 ، 16)

جدول (1)
تطور الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية في العراق للمدة (2004-2017)

السنة	الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية (مليون دينار عراقي)	معدل نمو الناتج %
2004	41607.8	54.1
2005	43438.8	4.4
2006	47851.4	10.1
2007	48510.6	1.3
2008	51716.6	6.6
2009	5472102	5.8
2010	5775106	5.5
2011	63650.4	10.2
2012	71680.8	12.6
2013	75685.7	5.5
2014	72736.2	-3.8
2015	70990.3	-2.4
2016	87799.23	11
2017	84566.5	7.31

المصدر . البنك المركزي العراقي ، وزارة التخطيط دائرة الحسابات القومية .

من اعداد الباحثان وفق المعادلة التالية :معدل النمو= (القيمة الحالية –القيمة السابقة \ القيمة السابقة) × 100

من خلال الجدول (1) اعلاه نلاحظ تطور الناتج المحلي الاجمالي في العراق حيث قدر في عام 2006 بحوالي (47851.4) مليون دينار عراقي في معدل نمو 10.1 ، ونتيجة ارتفاع اسعار النفط الى مستويات قياسية في الاسواق الدولية فقد استمر معدل النمو بالارتفاع الى عام 2014 فقد نلاحظ ان حجم الناتج المحلي قد بلغ (72736.2)مليون دينار بمعدل نمو سنوي 3.8- ويعود سبب ذلك الانخفاض الى ما شهده العراق من كساد في اغلب قطاعاته الاقتصادية وهناك ايضا اسباب منها ارتفاع تكاليف الحرب لمواجهة المجاميع المسلحة ، اما

في عام 2016 فقد بلغ الناتج المحلي حوالي (87799.23) مليون دينار ومعدل نمو (11) .

2- الرقم القياسي لأسعار المستهلك ومؤشر التضخم النقدي في العراق (2004-2017) ان مشكلة التضخم في العراق ظهرت في سبعينات القرن العشرين والتي شهدت ارتفاع كبير في اسعار النفط الخام ، وادى الى ارتفاع العوائد الاجنبية بالعراق ، وان التوسع في الانفاق العام جاء من خلال ارتفاع عائدات النفط والتي شكلت حوالي 90% من اجمالي ايرادات الموازنة وتشمل الموازنة نفقات التشغيل التي يصعب تخفيضها لانها تشمل اجور ورواتب واعانات وبطاقات تمويل وقد استند هذا النوع من التمويل على ظاهرة الاصدار النقدي والتي ساهمت في نمو التضخم بسبب وجود كتلة نقدية كبيرة في السوق وانخفاض في الكمية المعروضة من السلع الاساسية وهو ما يسبب في رفع المستوى العام لاسعار كما مبين في الجدول التالي :

جدول (2)
الرقم القياسي لاسعار المستهلك ومعدل التضخم في العراق (2004-2017)

السنة	الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك 2010=100%	معدل التضخم %
2004	35.4	2609
2005	48.5	37
2006	74.3	53
2007	97.2	30.8
2008	99.8	3
2009	97.6	-3
2010	100	2
2011	105.6	5
2012	112.0	6
2013	114.1	2
2014	116.7	2
2015	118.3	1
2016	118.9	1.5
2017	104.3	0.5

المصدر : الجدول من اعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات البنك الدولي

يلاحظ من الجدول اعلاه ان الرقم القياسي للمستهلك قد بلغ في عام 2004 حوالي (35.4038) حتى وصل في عام 2012 الى (112.0344) ، وان معدل تضخم في عام 2006 قد بلغ (53%) ويعتبر اعلى مستوى له لو قورن بالسنوات الاخرى ويعود سبب ارتفاع التضخم الى العمليات التخريبية للقطاع النفطي وانعكاسه بشكل سلبي على الايراد النفطي وهناك اسباب اخرى منها اختناق العرض التي ركزت اساسا على عجز قطاع الوقود وتجهيز الطاقة وما رافقه من اثار سلبية على تكاليف الانتاج والتسويق وايضا التوسع في النفقات الحكومية ذات الطابع الاستهلاكي ، ونلاحظ انخفاض التضخم الى (-3) وبمعدل متناقص في عام 2009 ثم عاود للارتفاع في كل من عامي 2011و 2012 ليصل الى (5و6) والسبب هو زيادة الكتلة النقدية وضعف مرونة الجهاز والاعتماد على توفير السلع الاساسية على البطاقة التموينية التي غالبية موادها استيرادية ، ومما سبق فأن الاقتصاد العراقي يبقى عرضة لتقلبات الاسعار المتوقعة في العالم سلبا وايجابا .

ومن خلال الشكل (1) يوضح التزايد المستمر في سلسلة الرقم القياسي لأسعار المستهلك

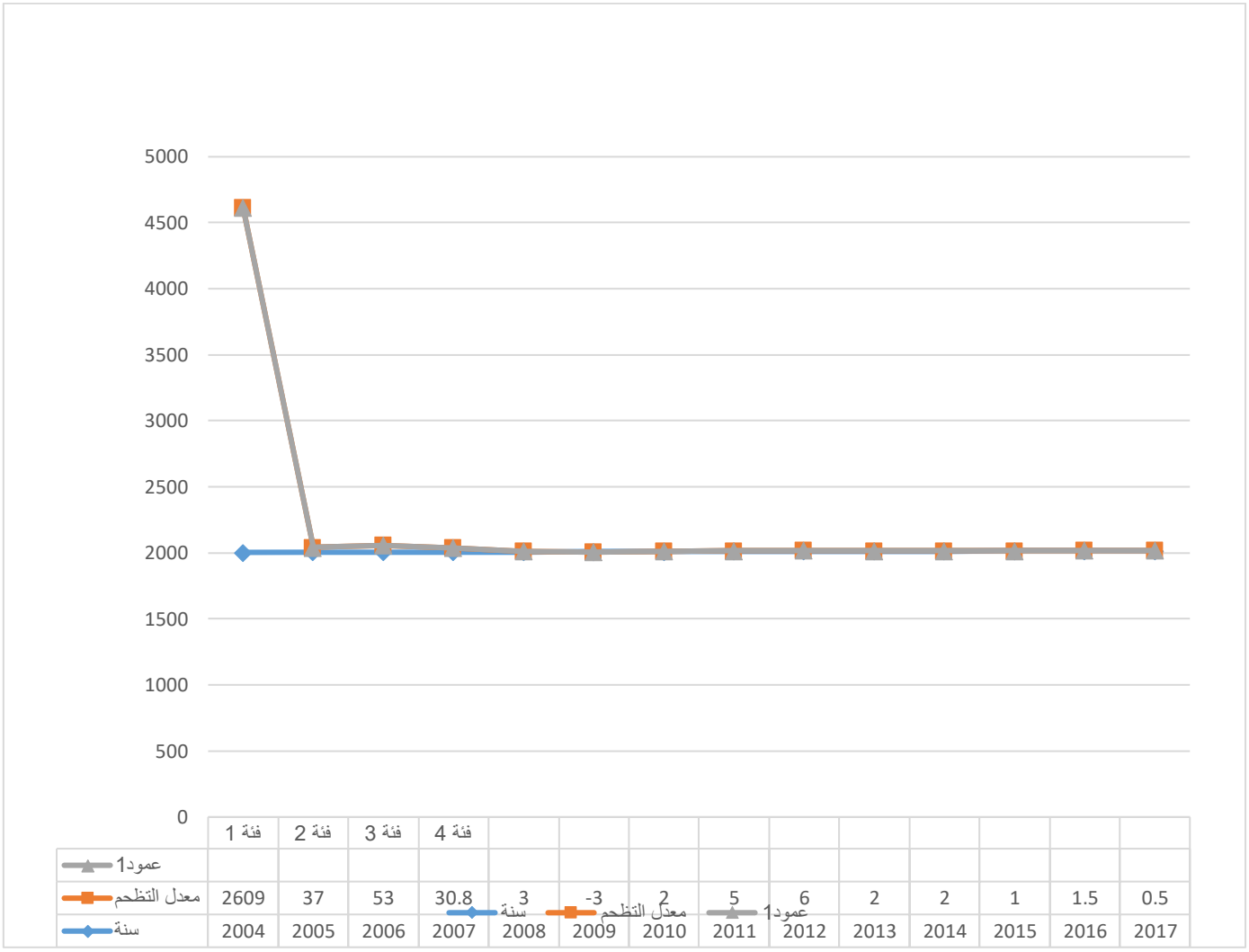

	فئة 1	فئة 2	فئة 3	فئة 4										
عمود1														
معدل التضخم	2609	37	53	30.8	3	-3	2	5	6	2	2	1	1.5	0.5
سنة	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017

الشكل رقم (1)
الرقم القياسي لآسعار المستهلك ومعدل التضخم في العراق للمدة (2004-2017)

ثانيا : تحليل مؤشرات الشمول المالي في العراق للمدة (2010-2017)

يعتمد قياس الشمول المالي الى مؤشرين هما :

1-مؤشر الوصول الى الخدمات المالية يرتبط هذا المؤشر بدرجة فاعلية الجهاز المصرفي فاذا ارتفع هذا المؤشر سيؤدي الى زيادة امكانية السياسة النقدية في تحقيق اهدافها من خلال انتشار الخدمات المصرفية وبدوره سوف ينشر الثقافة المصرفية ويكون مؤشر الوصول لكل من البيئة التحتية للمصارف والفروع المنتشرة وايضا اجهزة الصراف الالي والية وصول الافراد لتلك الخدمات ، ويمكن قياس مؤشرات الوصول بالنسب التالية :

أ نسبة الكثافة المصرفية يتم قياس هذا المؤشر وفق المعادلة التالية:
الكثافة المصرفية = عدد السكان (1000 نسمة)/ عدد الفروع المصرفية

ب- نسبة الانتشار المصرفي هو مجموع المصارف المنتشرة في جميع انحاء البلاد ، ويمكن قياسه وفق المعادلة التالية :

الانتشار المصرفي = عدد الفروع المصرفية / عدد السكان (100,000 نسمة)

ج- نسبة انتشار ماكنات الصراف الالي نسبة قياسه يعتمد على عدد السكان البالغين الذين هم بعمر 18 سنة فما فوق لكل 100000 الف نسمة من السكان وشهد العراق انخفاض شديد فبلغ الحد الاعلى لمكائن الصرف الالي (3) مكائن لكل 100 الف نسمة من السكان . (العبيدي ، 2018 ، 116)

2-*مؤشر استخدام الخدمات المالية في العراق* يعتبر هذا المؤشر على مدى فاعلية الافراد والشركات مع الخدمات المالية ومدى قدرت هذه المؤسسات في توفير الخدمات المصرفية وكيفية تشجيع العملاء في استخدام الخدمات ، ويمكن قياس هذا المؤشر وفق الجدول التالي :

جدول (3)
مؤشرات استخدام الخدمات المالية في العراق للمدة (2010-2017) (مليار دينار)

السنة	القروض للقطاع الخاص	الودائع للقطاع الخاص	الناتج المحلي الاجمالي
2010	853	13.71	162064
2011	11.36	18.19	217327
2012	14.65	21.12	254225
2013	16.95	24.45	273586
2014	17.76	24.70	258900
2015	18.17	23.64	191715
2016	18.16	23.70	196536
2017	19.45	26.10	201587

المصدر : البنك المركزي العراقي ، قسم الاستقرار النقدي ، التقرير السنوي لسنوات متفرقة

الشكل (2)
مؤشر الخدمات المالية في العراق للمدة (2010-2017)

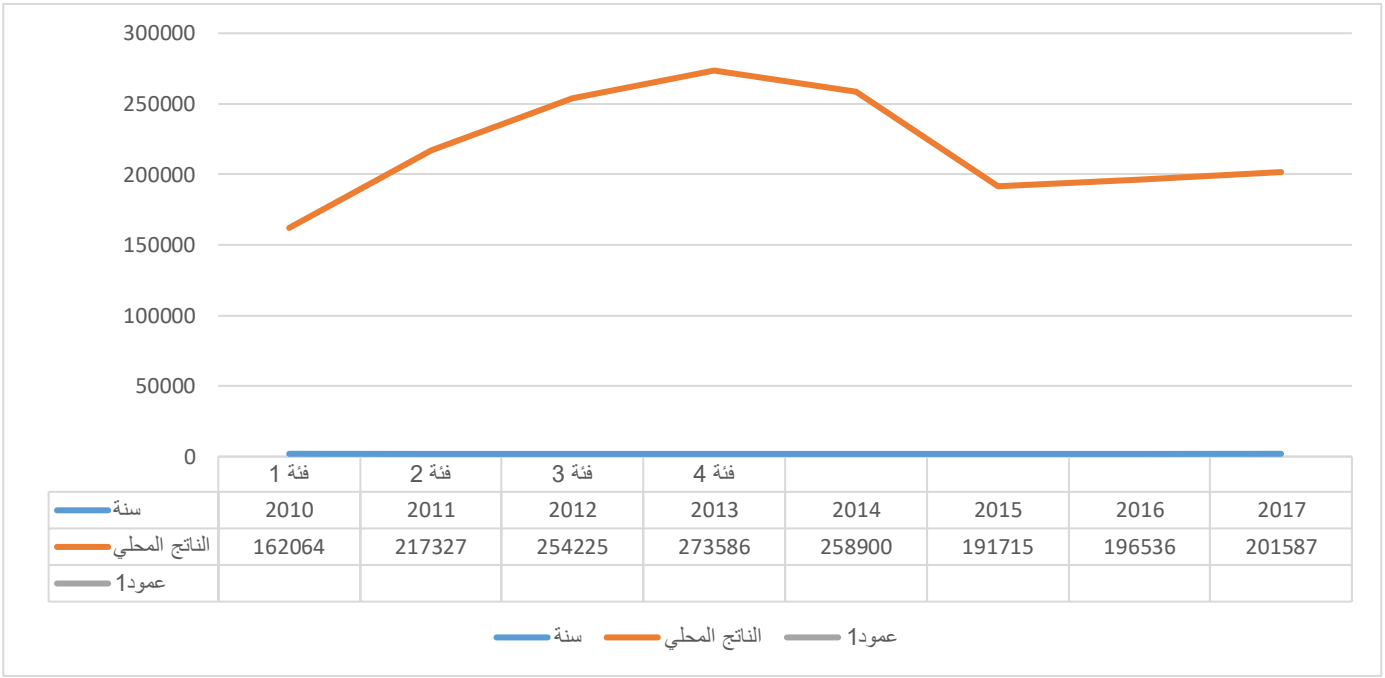

الاستنتاجات

1- ان الاصلاح المصرفي يمثل مجموعة من الاجراءات المصرفية التي تعمل على احداث تغير حقيقي في نمط النشاط المصرفي من خلال تعبئة المدخرات لتنعكس ايجابيا على عمل سوق العراق للأوراق المالية .

2- ان الاستقرار النقدي في العراق هو استقرار غير حقيقي لما اثبتته الازمة المالية عام 2014،وان هذا الاستقرار يتحقق من خلال ما يحققه العراق من ايرادات نفطية .

3- ضعف في البيئة التحتية التكنولوجية للقطاع المصرفي وان حداثة قطاع الاتصالات في العراق تسببت في ضعف انتشار المصرفي والعمق المصرفي وكذلك في تقديم الخدمات المالية والمصرفية .

4- ان وجود الفجوة في تقديم الخدمات المصرفية لمختلف شرائح المجتمع ادت الى ارتفاع في تكاليف هذه الخدمات وبالتالي ادت لضعف مستوى الانتشار المصرفي وزيادة فرص الاستبعاد المالي وادت الى انخفاض في مستويات الشمول المالي في العراق .

5- لابد وجود الاستقرار الامني في العراق وذلك لانه يعد من متطلبات الاصلاح المصرفي سواء كان اقتصاديا او سياسيا او اجتماعيا ولكي يضمن بيئة مستقرة وامنة لممارسة النشاطات الاقتصادية المختلفة .

التوصيات

1- زيادة وعي الجمهور المصرفي العراقي من خلال عمل برامج توعية تحث الجمهور على التعامل مع المصارف اولا ثم الاتجاه على استخدام النقود الائتمانية ثانيا .
2- توفير بيئة أمنة ومستقرة لعمل الجهاز المصرفي وتشريع القوانين التي توفر الحماية للمتعاملين مع الجهاز المصرفي لغرض زيادة الثقة بالقطاع المصرفي .
3- يمكن الاستفادة من مؤشرات الشمول المالي من خلال وضع قاعدة بيانات تحدد سير القطاع المصرفي لكي تقلل الفجوة بينه وبين الجمهور .
4- لابد من رفع قدرات الكوادر المالية بما يتناسب مع حاجة الشمول المالي .
5- ان تفعيل دور الشمول المالي سينعكس في تحقيق الاستقرار المالي من خلال العمل على تحسين كفاءة عملية الوساطة المالية بين كل من الادخال والاستثمار .
6- السعى لرفع معدل الناتج المحلي الاجمالي لانه المتغير الاساسي الحقيقي الذي يحدد ايجابية جميع مؤشرات الشمول والاستقرار المالي النقدي.

المصادر

1- ابراهيم ،طارق مجذوب ، سياسة الاصلاح المصرفي في السودان واثرها في تطوير اداء الجهاز المصرفي ، اطروحة دكتوراه ، جامعة النيلين ، السودان ، 2009 .
2- ايمن يوازنه ، وفاء حمدوش ، واقع تأثير تفعيل سياسة الشمول المالي على تعزيز الاستقرار المالي للنظم المصرفية العربية ، مجلد 12 ، عدد 1 ، 2021 .
3- البنك المركزي المصري ، الشمول المالي ، النشرة التعريفية للعاملين في القطع المالي
4- الفيصل ، محمد يوسف محمد ، عدوى الازمات المالية وقنوات انتقالها الى الاسواق المالية دراسة تحليلية لدول عربية مختارة مع اشارة خاصة الى العراق للمدة (2004-2019) ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، جامعة الانبار ، كلية الادارة والاقتصاد ، العراق ،2019
5- التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي ، 2015.
6- العبيدي ، زينة سامي محي الدين يحيى ، الشمول المالي وفاعليته في تعبئة السيولة للقطاع المصرفي في العراق للمدة (2004-2018) ، الجامعة العراقية ، كلية الادارة والاقتصاد ، 2018 .
7- جاسم ، ارشد عبد الامير ، الشمول المالي واثره على تحقيق النجاح الاستراتيجي للمنظمات الخدمية ، مجلة الاسلامية الجامعة ، عدد 49 ، 2018
8- عبد اللطيف ، اسار فخري ، العولمة المصرفة ، مجلة العلوم الانسانية ، المجلد (3) ، العدد (27) ، 2009 .
9- عجوز ، حنين محمد بدر ، دور الاستثمار المالي لدى المصارف الوطنية في تحقيق المسؤولية الاجتماعية تجاه العملاء دراسة حالة البنوك الاسلامية في قطاع غزة ، الجامعة الاسلامية ، غزة ، 2017 .
10- الطائي ، محمد رافع صبار ،أثر الاصلاح المصرفي على اداء سواق العراق للأوراق المالية للمدة 2004-2019 ،رسالة ماجستير ، جامعه الانبار ، كلية الادارة والاقتصاد ،العراق ،2021 .
11- مجلس محافظي المصارف المركزي ومؤسسات النقد العربي ، 2015 ، 2-3 .
12- الايوبي ، يقين سماح صلاح ، مدى فاعلية الشمول المالي في تعزيز الاستقرار النقدي في العراق والاردن دراسة مقارنة للمدة من 2004-2017 ، جامعة تكريت ، العراق ، 2020.
13- البنك الدولي ، التقرير السنوي 2016 .